رسالة في بيان الاعراب والاستثناء

عبدالله بن حجازي الشرقاوي

٤١٥
ر.ش

رسالة في بيان الاعراب والاستثناء في لا اله الا الله،
تأليف الشرقاوي، عبدالله بن حجازي – ١٢٢٧هـ..
بخط عبدالله بن ادريس في القرن الثالث عشر الهجري
تقديرا.

١١٨٩ ١٠ ق ٢١ س ١٥ × ٥ر٢١ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

الاعلام ٤ : ٢٠٦ معجم المؤلفين ٦ : ٤١
أ – النحو ؛ اللغة العربية أ – المؤلف
ب – الناسخ ج – تاريخ النسخ

٧

رسالة في بيان الإعراب والاستثناء

في لا إله إلا الله

لعبد الله بن حجازي الشرقاوي

المدخل ١ الشرقاوي

مكتبة جامعة الرياض – قسم المخطوطات

اسم الكتاب: بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله ...... الرقم ١١٨٩

اسم المؤلف: عبد الله بن حجازي الشرقاوي

تاريخ النسخ ....

عدد الأوراق ...... ١٠ ...... القياس ٢١,٥×١٥,٥سم

ملاحظات ...... مصادر

٢١٤

ش

بسم الله الرحمن الرحيم

الباء حرف من حروف الجار اسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة في
في اخره ظاهرة في اخر الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره
ابتداء لبسم الله مضاف الله مضاف اليه وهو مجرور وعلامة
جره كسرة ظاهرة في اخره موصوف الرحمن صفة له والصفة
تابع للمجرور مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره الرحيم
صفة بعد صفة وهو مجرور ايضا وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره
ه. وانما قدم الرحمن على الرحيم لان الرحمن فيه مبالغة ليس في الرحيم
لان الرحمن بمعنى الارحام والارزاق تتعلق بالدنيا متقدم على
الاخرة والاخرة متاخر من الدنيا والرحمن لفظ خاص ومعناه
عام والرحيم لفظ عام خاص قوله الرحمن الرحيم اعرابها تسعة
اوجه سبعة جائزة واثنان ممتنعان فالسبعة الصحيحة
جرهما ورفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه
وجر الاول ونصب الثاني ورفعه ويمتنع الثاني بعد
نصب الاول ورفعه وقال في الرحمن الرحيم تسعة اوجه
يمتنع منها وجهان ويجوز سبعة وجه يجب القراءة به
واما القرآن فليس فيها الا وجه واحد اذا جررت الرحمن جاز لك
في الرحيم الجر والنصب والرفع وان نصبت الرحمن جاز لك في الرحيم
النصب والرفع وامتنع الجر وان رفعت الرحمن جاز لك في الرحيم رفعه
ونصبه وامتنع جره فحاصله انك اذا نصبت الرحمن او رفعته امتنع
جر الرحيم انتهى ه والمعنى المجاز كلمة مستعملة في غير موضعها

الحقيقة كلمة

الحقيقة كلمة مستعملة موضعها. العوامل مبتداء والمبتداء
مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ١٣ انتهى.
قوله الالف واللام في العوامل لعهد الذهن او لعهد الحضور يسمى
الالف واللام لعهد الذهن باعتبار ما هو في الذهن الضعيف
ولعهد الحضور باعتبار حضوره بنفسه في قوله العوامل
في النحو مائة ١٢ ه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين
وآله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول كثير المساوي عبد الله
بن حجازي الشرقاوي هذه كلمات وضعتها لبيان الاعراب
والاستثناء في لا اله الا الله على وجه مختصر سالني في ذلك
بعض الافاضل اصلح الله لي وله الاحوال امين اعلم
ان لا نافية للجنس واله اسمها مبني معها على المشهور
اما لتضمنه معنى من اذ التقدير لا من اله لان هذا واقع
في جواب سوال سايل سال فقال هل من اله فقال لا اله
اي لا من اله ولهذا كان نصا في العموم كانه نفي كل اله غيره
تعالى او لتركيبه معها تركيب خمسة عشر وقيل انه معرب
منصوب بها وحذف تنوينه تخفيفا ورد بان الاسم المطول
اولى بالتخفيف مع انه منون واذا بنينا على المشهور وهو
البنا فموضع الاسم نصب بلا العاملة عمل ان والمجموع
من لا اله في موضع رفع بالابتدا والخبر المقدر هو لهذا
المبتدا ولم تعمل فيه لا عند سيبويه وقال الاخفش
هي العاملة فيه واشكل جعل مجموع الكلمتين معا في محل
رفع بالابتدا بان تعريف المبتدا غير صادق على ذلك اذ هو
اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة او صفة
معتمدة ورد بان مجموع لا اله اسم مجرد مركب من كلمتين
كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر وحقق

بعضهم ان لا لا تعمل في الاسم كالخبر فالذي في محل رفع بالابتدا
لفظ الدلا الا المجموع وعليه فلا اشكال وان الاسم المعظم يرفع
وهو الكثير والمرويات في القران العزيز غيره وقد ينصب اما
اذا رفع فالاقوال فيه خمسة منها قولان معتبران وثلاثة
لا معول عليها فالقولان المعتبران ان يكون رفعه على البدلية
وان يكون على الخبرية والاول هو المشهور وعليه فقيل انه بدل
من الضمير المستتر في الخبر المقدر وقيل من اسم لا باعتبار محله
قبل دخولها والاول اولى لقربه ولان الاتباع بحسب
اللفظ اولى من الاتباع بحسب المحل فان قلت لفظ الضمير
ليس مرفوع وانما محله الرفع كما ان محل اسم لا قبل دخولها
الرفع ففي كل اتباع باعتبار المحل قلت المراد باللفظ لفظ العامل
فان العامل في الخبر ملفوظ به وهو مجموع لا واسمها عند سيبويه
او لا فقط عند غيره ففيه اتباع لمحل تلفظ بعامله بخلاف
ما اذا كان مرفوعا بالابتدا قبل دخول لا فان عامله وهو
الابتدا قدر الوجود لا فان قيل الضمير جزئي لا يقبل
الاشتراك حتى يشمل المستثنى وهو الله فيخرج منه لان الضمير
معرفة وهي ما وضع لشيء بعينه فهو موضوع لمعنى جزئي
كالمخاطب المعين في نحو انت عالم والة الوضع كلية كمطلق
مخاطب بنا على ما حققه السيد اجيب بانه وان كان ضمير
الغائب جزئيا وضعا لكنه يكثر استعماله في الكليات
مجازا اذا عاد الى كلي كما قاله العصام اما اذا بنينا على مذهب

السعد

السعد من ان الضمير كلي وضعا واستعمالا وان وضعه وضع
العلم الجنسي فلا اشكال واعترض كل من قولي البدلية اما
الاول فبانه حينئذ يكون بدل بعض وليس ثم رابط يربطه
بالمبدل منه وبان بينهما المخالفة فان البدل موجب والمبدل
منه منفي واجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام
الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتناوله الاول
فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج الى رابط وعن الثاني بامرين
الاول انه بدل من الاول باعتبار عمل العامل وتخالفهما
في النفي والاثبات لا يمنع البدلية لان قاعدة البدل ان
يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه الثاني ان البدل
ليس هو لفظ الله فقط بل هو مجموع الا الله والا بمعنى غير
كانه قال لا اله غير الله وحينئذ يكون البدل في الاستثنا اشبه
ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل واما الثاني فبان
الله حينئذ بدل من اله مع انه معرفة فلا يصح احلاله محله الاول
لان لا لا تعمل الا في النكرات واجيب بان بدله هنا باعتبار
توهم كون العامل فعلا مقدرا والتقدير لا يستحق العبادة احد
الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل منه بان
تقول لا يستحق العبادة الا الله واعترض القول بالخبرية
بثلاثة امور الاول انه يلزم عليه كون خبر لا معرفة
وهي لا تعمل في المعارف الثاني ان الاسم المعظم مستثنى
والمستثنى مغاير للمستثنى منه ومقتضى كونه خبرا انه

جامعة الرياض

عينه فيتنافيان الثالث ان اسم لا عام والاسم المعظم خاص
والخاص لا يكون خبرا عن العام واجيب عن الاول بانه حال
تركيب الاسم مع لا لا عمل لها في الخبر بل هو مرفوع بما كان مرفوعا
قبل دخولها لان شبهها بان ضعف حين ركبت لتصير وريتها
جزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها
في الاسم ايضا لكن ابقي عملها فيه لقربه وجعلت هي في معمولها
عمزلة المبتدا قال ابن مالك والذي عندي ان سيبويه يري
ان لا المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء الشيء لا تعمل فيه بيان
وعن الثاني بان جعله خبرا بالنظر لا ء له اي انه خبر عنه
وجعله مستثني بالنظر للضمير المحذوف اي اذ مستثني
منه لا من اله فهو مستثني من الضمير المستتر في الخبر المقدر
لصحة المعني وخبر بالنسبة الي اللفظ من غير اعتبار شيء
مقدر كقولهم ما قام الا زيد فانه مستثني من مقدر وفاعل بحسب
اللفظ واعترض بان الضمير الراجع لا له عينه فيعود الاشكال
واجيب بانه يلاحظ في الاستثنا ان الضمير عام واله
مستثني منه فحصلت المغايرة بينهما وفي الخبر يكون عين
الا الله فحصل الاتحاد وعن الثالث بان الاله وان كان عاما لكن
المقصود نفي الالهة غيره تعالى واثباتها لفرد واحد وذلك
الفرد هو الله الواقع خبرا على ان محل عدم صحة الاخبار بالخاص
عن العام انما هو في حالة ايجاب الخاص للعام لا في حالة سلبه
سلبه عنه واما الاقوال الثلاثة الباقية التي لا معول عليها

فاحدها

فاحدها ان الا ليست اداة استثنا بل بمعنى غير وهي مع
الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل والتقدير لا اله
غير الله في الوجود في الوجود فاعل لا اسم ظهر اعرابها فيما بعدها
لكونها على صورة الحرف والقرينة في ذلك بعضهم بقوله
حاجتكم تتجبر واما ثنان واول اعرابه في الثاني وذلك
مبني بكل حال ما هو للناظر كالعيان واعترض بان
المقصود من هذا الكلام امران نفي الالوهية عن غير الله تعالى
واثبات الالوهية له لان الحصر يستفاد منه الامران
بطريق المنطوق وعند جعل الا بمعنى غير ينتفي الحصر
ولا يفيد التركيب الا الامر الاول وهو نفي الالوهية عن
غيره تعالى دون الامر الثاني فان قيل يستفاد ذلك
بطريق المفهوم قلنا ان دلالة المفهوم من دلالة المنطوق
على ان المفهوم المذكور مفهوم لقب وهو مختلف فيه ورد
بان المعتمد في الاصول ان الحصر لا يفيد الا احد الامرين
بطريق المنطوق واما الثاني فمستفاد بطريق المفهوم
فلا فرق بين الحصر وغيره القول الثاني ان لا اله في موضع
الخبر بحسب الاصل والا الله في موضع المبتدا اي قرنت
بالا بحسب الاصل فان الاصل الله اله ثم قدم الخبر وقرن بلا
واخر المبتدا وقرن بالا لافادة الحصر والذي احوج الي
ذلك المحافظة علي قاعدة ان المبتدا معرفة والخبر نكرة
وضعف بانه يلزم عليه ان الخبر يبني مع لا وهي لا يبني

معها الا المبتدا والقول الثالث ان الاسم مرفوع بالله كما يرتفع
الاسم بالصفة في قولنا اقائم الزيدان لان الها بمعنى مالوها
من أله اي عبد فيكون مرفوعا على انه نائب فاعل اغنى
عن الخبر وضعف ذلك بان الها ليس بوصف صريح فلا يستحق
عملا وايضا لو كان عاملا فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه
لانه مطول واجيب بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين
في مثل ذلك ونظر فيه بان الذي يجيز حذفه يجيز اثباته
ايضا ولم يعلم ان احدا اجاز التنوين في لا اله الا الله
ورد هذا النظر بان عدم جواز ذلك انما هو من جهة
الشرع فلا ينافي جوازه قياسا واما النصب فذكروا له
توجيهين الاول ان يكون على الاستثنا من الضمير في الخبر
المقدر لا على البدل من اسم لا لانه معرفة ولا انما تعمل
في نكرة والثاني ان يكون الا الله صفة لاسم لا باعتبار
محله بعد دخول الناسخ واعترض الاول بان الكلام
غير موجب فيترجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه
للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق
عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في
باب الاستثنا خاصة واجيب بان الاتباع انما يترجح اذا
حصلت مشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في ظهور الاعراب
اما اذا لم تحصل كما هنا وكما في لا رجل فيها الا زيد فان
النصب على الاستثنا احسن من الاتباع لان المبدل منه سوا

بيان بجيز

كان

كان الضمير المستتر في الخبر او اسم لا باعتبار المحل لا يظهر فيه
اعراب فلم تحصل مشاكلة في الاتباع واعترض الثاني بانه
يلزم عليه ان يكون الكلام نصا في ثبوت الالوهية لله تعالى
الذي هو المقصود الاهم اذ المعنى لا اله غير الله ويبقى
الكلام مسكوتا فيه عن الوهية تعالى ورد بما تقدم قريبا
واختلف في الاستثنا المذكور هل هو متصل او منقطع او
لا منقطع ولا متصل ووقعت مناظرة فيه بين سيدي
محمد البستني وسيدي عبد الله الهبطي والف كل منهما رسالة
فقال الاول النفي انما يتسلط على الالهة المعبودة بباطل
بتنزيلها منزلة العدم كما في قوله تعالى لا ريب فيه تنزيلا
لريب المرتابين منزلة العدم لكون القران ليس محلا
للريب والاستثنا منقطع وهو استثناء محاشاة بمعنى
انه لم يدخل في النفي حتى يخرج منه بل هو منوي تقديم ثبوته
والمعنى لا اله بحق ثابت ولا اله بباطل موجود ولا يرد ان الالهة
بباطل موجودة لانا نزلناها منزلة العدم لعدم فايدتها
فالاستثنا ظاهري لا باطني ولو نظر لكونه ظاهريا وباطنيا
معا لكان كذبا من وجهين احدهما ثبوت الالوهية الباطلة
لله تعالى لان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه والثاني نفي
الالهة الباطلة مع وجودها لان المعنى لا اله باطل الا الله
فانه اله باطل وهذا لا يقوله عاقل وقال الثاني انما تسلط
على الالهة المعبودة بحق في اعتقاد عابديها كالاصنام والشمس

والقمر وذلك ان المعبود بباطل له وجود في الخارج ووجود في
ذهن الكافر بوصف كونه حقا فهو من حيث وجوده في الخارج
في نفسه لا ينتفي لان الذوات لا تنتفي ولذا احتاج الشيخ
الي القول بتنزيلها منزلة العدم حتي يصح توجه النفي اليها
وكذا من حيث وجوده في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا اذ كونه
معبودا بباطل امر حق لا يصح نفيه والا كان كذبا فتعين ان نفيه
انما هو من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودا بحق
والمعني لا معبود بحق موجود الا الله فالمستثني داخل في المستثني
منه بمعني انه فرد من افراده خارج من حكمه وهو النفي فصح الحكم
علي الاستثنا بالاتصال نظرا الي الاول الا تري ان قولك جا القوم
الا زيدا من قبيل الاستثنا المتصل اتفاقا مع ان المستثني خارج
من حكم المستثني منه لا يقال يلزم من تفسير اله بمعبود بحق
استثنا الشيء من نفسه لان الله اسم للمعبود بحق ايضا لانا نقول
مفهوم اله كلي ومفهوم الله جزئي لانه علم علي المعبود بحق الموجد
للعالم واستثنا الجزئي من الكلي صحيح لكن اطلاق الجزئي والكلي
في حقه تعالي لا يجوز الا في مقام التعليم لما في ذلك من ايهام
ما لا يليق واذا وقعت وجدت الخلاف المذكور لفظيا لان كلا
ناظر لجهة كما تقرر لو نظر لها الاخر لسلم ما قاله صاحبه والنفي
علي الثاني من باب عموم السلب لانه متعلق بجميع افراد الاله
ومتي كان النفي متعلق بجميع الافراد بان تكون القضية دالة علي نفي
الحكم عن كل فرد من افراد الموضوع كان ذلك من باب عموم السلب

نحو

نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل فرد من افراد الانسان
بخلافه علي الاول فانه من باب سلب العموم لان النفي متعلق بما عدا مولانا
جل وعز من افراد الاله ومتي كان النفي متعلق ببعض الافراد بان تكون
القضية دالة علي نفي الحكم عن بعض افراد الموضوع كان ذلك من باب
سلب العموم نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد وقد علم مما مر ان كلا من القولين صحيح لكن الاولي الثاني
اعني كون الاستثنا متصلا لانه المتبادر من الكلام النحاة ولان
الاستثنا حقيقة فيه واطلاقه علي المنقطع مجاز ولا يقدح فيه ان
عبادة المعبودات بحق غيره تعالي تقديرية وعبادته تعالي بحق
تحقيقية لان ذلك لا يضر في الاستثنا المتصل بل المدار فيه
علي مطلق الاتحاد في الوصف وهو هنا مطلق العبادة بحق واورد
علي الاول انه ان لم يمكن تسلط العامل في الاستثنا المنقطع علي
المستثني كما هنا وكما في ما زاد هذا المال الا النقص وجب نصبه
علي الاستثنا باتفاق الحجازيين والتميميين ولا يجوز رفعه علي
البدلية لان المستثني ليس بعض المستثني منه علي انه تواتر رفع الله
هنا ورد بانه لا يتعين عند الرفع كونه بدلا بل يجوز رفعه علي الخبرية
او غيرها مما مر ويجوز ايضا كما قال السيرافي كونه مبتدا وخبره محذوف
والا بمعني لكن والتقدير لا اله معبود بحق لكن الله معبود بحق علي ان
محل وجوب النصب اذا كان الاستثنا منقطعا قطعا اما ما احتمل ذلك
واحتمل الاتصال كما هنا فيجوز رفعه ونصبه وقال بعضهم الاستثنا
هنا قسم مستقل لا يتصف بكونه متصلا ولا منقطعا لئلا يتوهم

ان يقال المستثنى بعض المستثنى منه ولانه ان كان متصلا لزم ان يكون
المستثنى منه جنسا اخرج الله منه فيكون نوعا مركبا من ذلك الجنس
وفصل اخر وهو محال وان كان منقطعا لزم ان لا يصدق عليه
انه اله ولا يخفى ضعف هذا القول اذ لا يلزم فى الاستثنا المتصل
كون المستثنى نوعا من جنسه ويكفى فى الاستثنا المنقطع المغايرة
بين المستثنى والمستثنى منه فى كون الاول معبودا بحق والثاني بباطل
وان اطلق علي كل انه اله واما توهم كونه بعضا فلا يضر لانهم صرحوا
بتجويز البدلية وانه بدل بعض والمراد بعض من مفهوم المستثني
المستثنى منه ولو نظر لمثل هذا التوهم لمنع اطلاق لفظ
الاستثنا لان معناه الاخراج وهو فرع تصور الدخول
فلا يظهر بعض توهم البعضية لصحتها هنا بالمعنى الذي تقرر
سابقا ومما يضعف هذا القول اجماع النحاة على ان الاستثنا لا يخرج
عن المتصل والمنقطع على ما فيه هذا كله بالنظر لما يقتضيه
التركيب بحسب الوضع اما بحسب المقام فقال المقترح
فى الاسرار العقلية ما معناه لا فى لا اله الا الله
ليست علي بابها لنفي الجنس كما يعتقده كل قاصر والا لزم عليه
كفر وايمان فى كل زمان ينطق فيه بهذه الكلمة لان نفى الاله
اولا يعم حتى الله تعالى وهذا كفر وقوله الا الله ايمان فيلزم
ان كل متلفظ بها مرتد تائب وهو باطل بالاجماع وانما قصد
بها الايمان فالمخلص من ذلك احد امور ثلاثة الاول
ان تجعل لا وما دخلت عليه اسما موضوعا لوحدته تعالى

بيان يعتقده

فيكون

فيكون لوحدته تعالى اسمان اسم بسيط وهو الله واحد واسم
مركب وهو لا اله الا الله ودلالة المركب عليها اقوى من دلالة
البسيط لان الاول ينفي التعدد اتصالا وانفصالا بخلاف الثاني
على ما قاله بعضهم وح فالاستثنا على غير ظاهره ولم يوجد من
اول الامر الا اثبات ونظير ذلك ما قاله القاضي البلاقلاني فى ليس له
على عشرة الا ثلاثة فانه جعل ذلك اسما للسبعة فيكون للسبعة
اسمان بسيط وهو سبعة ومركب وهو عشرة الا ثلاثة الثاني
ان المراد بلا اله نفي الالهة ما عدا الله تعالى والا الله قرينة
علي ذلك كما قاله اكثر الاصوليين في ليس له علي عشرة الا ثلاثة
فان المراد بالعشرة عندهم في ذلك هو السبعة اطلاقا لاسم الكل
على الجزء والا ثلاثة قرينة لارادة ذلك فالا ليست للاخراج
ولم يوجد من اول الامر الا النفي الثالث ان يلاحظ الاستثنا
والاخراج قبل الحكم فالاله عام ثم اخرج منه الله ثم حكم عليه بالنفي
فلم يتوجه النفي الا علي الالهة ما عداه تعالى كما قال بعض الاصوليين
في المثال المذكور من ان المراد بالعشرة فيه جميع افرادها ثم اخرج
منها الثلاثة فبقي سبعة ثم اسند اليها الحكم اعني النفي فلم يلزم
تناقض لان قران انما هو بالباقي بعد الاخراج وكذلك ما هنا فيلا
حظ الاله كليا ثم تصفه بكونه غير الله ثم تاتي بالنفي والمعني الاله
الموصوف بكونه غير الله ليس موجود انتهي بايضاح وزيادة واعلم
ان الكلمة المشرفة تدل بحسب الاصل على نفي الالوهية عن غيره تعالي
واثباتها له تعالى على وجه القصر اما قصر افراد ان كان المخاطب بها

مجوسيا او ثنيا او قصر قلب ان كان دهريا او طبيعيا او قصر تعيين
ان كان واتفقا شاكا في مدلولهما واختلفوا في دلالتها على المعنى المذكور
فقيل بالوضع وقيل بعرف الشرع ومبني الخلاف على ان الاستثنا
من النفي اثبات وعكسه اولا وذلك ان العلما اباحنيفة وغيره
اتفقوا على ان الا للاخراج وان المستثنى مخرج وان كل شيء خرج
من نقيض دخل في نقيضه فهذه ثلاثة امور متفق عليها وبقي
امر رابع مختلف فيه وهو انا اذا قلنا قام القوم الا زيدا مثلا
فهناك امران النسبة كالقيام والحكم به فاختلفوا هل المستثنى
مخرج من القيام او من الحكم به فقال الجمهور كالشافعي وايمة
اللغة من القيام فيدخل في نقيضه وهو عدم القيام فلهذا قالوا
الاستثنا من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وقال ~~ابو حنيفة~~
ابو حنيفة هو مستثنى من الحكم فيخرج لنقيضه وهو عدم
الحكم فيكون غير محكوم عليه بل مسكوتا عنه فامكن ان يكون قائما
وان لا يكون فلا يكون الاستثنا من النفي اثباتا ومن الاثبات
نفيا فاذا قال له علي عشرة الا ثلاثة كان انتفاء ثبوت
الثلاثة عندنا بدلالة اللفظ وعنده بحكم البراة الاصلية
واذا قال ليس له علي عشرة الا سبعة كان ثبوت السبعة
عندنا بدلالة اللفظ وعنده بالعرف فعنده لا اله الا الله لا
لا تدل على ثبوت الالوهية الله تعالى بحسب الوضع بل بعرف
الشرع وعندنا تدل بحسب الوضع على نفي الالوهية
عن غير الله تعالى وثبوتها له وهل دلالتها عليها بطريق

المنطوق

المنطوق او بطريق المنطوق في الاول والمفهوم في الثاني
خلاف عندنا فذهب الى الاول ابو الحسين بن القطان والشيخ
ابو اسحاق الشيرازي في الملخص ورجحه القرافي في قواعده
والبرماوي شيخ المحلي في شرح الفيته قال بدليل انه لو قال ماله
علي دينار كان ذلك اقرارا بالدينار ولو كان بالمفهوم لم يواخذ به
لعدم اعتبار المفهوم في الاقرار ولا يلزم ان يكون اللفظ له مفهوم
وذهب السبكي وسار معه الجلال المحلي الى الثاني فقال دلالتها
على النفي الالوهية غير الله تعالى بمنطوق وعلى ثبوتها الله تعالى
وعلى ثبوتها الله تعالى مفهوم مخالفة قال شيخ الاسلام زكريا
ولا بعد فيه لان القصد اولا وبالذات رد ما خالفنا فيه
المشركون لا اثبات ما وافقونا عليه فكان المناسب للاول المنطوق
وللثاني المفهوم واجاب عن الاستدلال بمسالة الاقرار بان
محل عدم اعتبار المفهوم فيما اذا كان بغير الحصر كما يفهمه كلامهم
ويريد هذا ما قاله السعد في مقام الرد على الحنفية حيث قال
لكن انكار دلالة ما قام الا زيد على ثبوت القيام لزيد يكاد يلحق
بانكار الضروريات واجماع ايمة العربية على الاستثنا من النفي
اثبات لا يحتمل التاويل فنحو لا اله الا الله يدل بمنطوقه على النفي
الوهية غير الله تعالى ويدل بمفهومه على ثبوت الالوهية لله
انتهى وقال ابن دقيق العيد كلام الحنفية مراوغة جدلية
والشارع خاطب من لا يعرف الشرع بلا اله الا الله وامرهم بها
لاثبات مقصود التوحيد وجعل الفهم لذلك منهم من غير احتياج

لامر زايد ولولا ان الاثبات فيها معروف بغير الشرع ما احسن
ذلك ولو كان وضع اللفظ لا يقتضي ذلك لكان اهم المهمات ان بيمنها
ان يعلمنا الشارع ما يقتضيه بالوضع من غير احتياج لامر اخر فان
ذلك المقصود الاعظم في الاسلام انتهي ولذا افاد الكمال بن الهمام
منهم الاوجه قول طائفة من الحنفية بقول الجمهور وان الاستثناء
من النفي اثبات ومن الاثبات نفي قال صاحب الهداية لو قال ما انت
الا حرة يعتق لان الاستثنا من النفي اثبات على وجه التاكيد كما في كلمة
الشهادة انتهي ا المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق بان لا يتوقف
على الواسطة كمعنى زيد في نحو جاء زيد والمعنى الاسد في رايت
اليوم اسدا او المفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق بان كان مسكوتا
عنه فان وافق حكمه حكم المنطوق به سمي مفهوما مفهوم موافقة
وهو حجة باتفاق كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه قوله تعالي
فلا تقل لهما اف وان خالف حكمه حكم المنطوق سمي مفهوم مخالفة
نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة اي لا اكثر من ذلك وهو حجة لغة
لا شرعا الا اذا كان لقبا فلا يكون حجة مطلقا خلافا فالجماعة كا
كالدقاق وهو الاسم الجامد او الذي غلبت عليه الاسمية كالغني
في حديث مطل الغني ظلم فانه مشتق من الغنى وغلبت الاسمية
وتمام الكلام على ذلك في كتب الاصول ثم الخبر لا اله الا الله محذوف
تقديره معبود بحق وبهذا يجاب عن قول الرازي اذ قوله لا اله
في الوجود الا الله جاز ان يكون الهاً في الامكان وان قدر في الامكان
يصير المعني لا اله ممكن الا الله فانه موجود ممكن عقلا والجميع

باطل

باطل فلا يتم به التوحيد مع انها كلمة توحيد اتفاقا انتهى هذا
حاصل ما تيسر جمعه علي ما يتعلق بهذه الكلمة المشرفة من اعراب
حسبما فتح الله تعالى به وهو اعلم بالصواب واليه المرجع
والماب وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى اله
وصحبه اجمعين على يد كاتبه الفقير الى الله تعالى عبد الله
ابن ادريس الذي ولد في بلاد سمبس وكان الفراغ

بسم الله الرحمن الرحيم هذه الاسماء البحور واوزانها ستة عشر

الاول الطويل

طَوِيلٌ لَهُ بَيْنَ الْبُحُورِ فَضَائِلُ ٥ فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلُ

الثاني المديد

لِمَدِيدِ الشِّعْرِ عِنْدِي صِفَاتُ ٥ فاعلاتن فاعلن فاعلاتُ

الثالث البسيط

إِنَّ الْبَسِيطَ لَدَيْهِ يُبْسَطُ الْأَمَلُ ٥ مستفعلن فاعلن مستفعلن فَعِلُ

الرابع الوافر

بُحُورُ الشِّعْرِ وَافِرُهَا جَمِيلُ ٥ مفاعلتن مفاعلتن فعولُ

الخامس الكامل

كَمُلَ الْجَمَالُ مِنَ الْبُحُورِ الْكَامِلُ ٥ متفاعلن متفاعلن متفاعلُ

السادس الهزج

عَلَى الْأَهْزَاجِ تَسْهِيلُ ٥ مفاعيلن مفاعيلُ

السابع الرجز

في أبحر الأرجاز بحر يسهل ٥ مستفعلن مستفعلن مستفعل

الثامن الرمل

رمل الأبحر ترويه الثقات ٥ فاعلاتن فاعلاتن فاعلات

التاسع السريع

بحر السريع ماله ساحل ٥ مستفعلن مستفعلن فاعل

العاشر المنسرح

منسرح فيه يضرب المثل ٥ مستفعلن فاعلات مفتعل

الحادي عشر الخفيف

يا خفيفا خفت به الحركات ٥ فاعلاتن مستفعلن فاعلات

الثاني عشر المضارع

تعد المضارعات ٥ مفاعيل فاعلات

الثالث عشر المقتضب

اقتضب كما سألوا ٥ فاعلات مفتعل

الرابع عشر المجتث

اجتث الحركات ٥ مستفعلن فاعلات

الخامس عشر المتقارب

وللمتقارب وزن مقول فعولن فعولن فعولن فعول

السادس عشر المتدارك

حركات المحدث تنتقل ٥ فعلن فعلن فعلن فعل

وجمع بعضهم في أبيات من الطويل فقال طويل مديد والبسيط

ذو

ذو وافر ٥

وكامل أهزاج الأراجيز أرملا ٥ سريع سراح والخفيف مضارع ومقتضب
المجتث قرب لتفضلا ٥ فتلك التي قال الخليل بعدها ٥ ومحدثها عن
أخفش زاد مكملا ٥ وبالله التوفيق وصلى الله على خاتم النبيين وعلى آله
وصحبه أجمعين آمين

إذا رمت ضبط الزحاف وعلة ٥ فبادر لنظم قد أتاك مسلسلا ٥ فحذ
فك ثان إن يكن قد تحركا ٥ فوقص وإلا فهو خبن قد انجلا وإسكانه
ند لقبوه بعضهم ٥ وطي بحذف الرابع الساكن اتبلا وإسقاط حرف
خامس إن مسكنا ٥ فقبض وإلا فهو عقل تجملا وإسكانه عصب وحذف
سابعه ٥ فكف وما يدعى بمزدوج تلا فطي وخبن خبل ثم أول
والإضمار خزل ثم ثان تحصلا مع الكف شكل عصب كف بنقصه ٥
وخذ عللا زيدا أو نقصا مفصلا فزيد خفيف إثر مجموع وتد ٥
يسمى بترفيل كما قاله الملا وتذييله زيد لساكن إثره ٥ وتسبغه
ذا إثر خف تامثلا ٥ وإسقاط خف لقبوه بحذفه وإن يصحبن
عصبا فقطف أخا العلا ٥ وخذف فك من مجموع حرفا مسكنا ٥ وتسكين
ما قبل فقطع توصلا ٥ وحذف وقطع قد دعوه ببتره ٥ وإسقاط
ساكن من خفيف تمثلا ٥ بقصر وإن تحذف لمجموع وتد ٥ فحذو
مفروق فصلم تقبلا ٥ وإسكان حرف سابع فهو وقفه ٥ وحذو
له كشف يسمى تكملا ٥ ويرجو الله منهو المسمى محمدا ٥ ختاما
بخير من إله تفضلا ٥

إلاه

وَطَيُّكَ بَعْدَ الْخَبْنِ خَبْلٌ وَبَعْدَ أَنْ

فهو اجتماع الخبن والطي

تَقَدَّمَ إِضْمَارٌ هو الْخَزْلُ يَا فَتَى

فهو اجتماع الاضمار والطي

وَكَفُّكَ بَعْدَ الْخَبْنِ شَكْلٌ وَبَعْدَ أَنْ

فهو اجتماع الخبن والكف.

جَرَى الْعَصْبُ نَقْصٌ كُلُّ ذَا الْبَابِ فَاحْتَوِي

فهو اجتماع العصب والكف

قال الشاعر من بحر الرجز سَبْعٌ أَتَتْ بِلَا مَحَلٍّ مِنْ جُمَلْ
مُسْتَأْنَفٌ وَصِلُ اعْتِرَاضٍ حَيْثُ حَلّ ۞ مُفَسِّرٌ كَذَا جَوَابٌ لِلْقَسَمْ
جَوَابُ شَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ يُؤَمّ ۞ سَابِعَةٌ تَابِعَةٌ لِلسَّتَّةْ
مِنْ قَبْلِهَا فَاحْكُمْ بِهَذَا الْبَتَّةْ ۞ وقولُ من الزَّجْرِ اتصل
إِبْدَاه وَصِلْ مُعْتَرِضًا مُفَسِّرَاه أَجِبْ مَعًا وَاتْبَعًا مَا ذُكِرَا

وقال الشاعر في الجملة التي لها محل من الاعراب

خبر وحال والاضافة والصفة ٥ وجواب جزم والمقول وتابع

ويجمعها بيت من الرجز على الترتيب المصم

خبر بحال عن مفعول واضف ٥ واجب بجزم وصف تابع عطف

اصابت فعولن بسهميها مفاعيلن جور حنا مفاعلتن
دادكوني فاع لاتن همة وقعيهما زائراتي
حجبتهما طولاهن يقتادها

مختلف خ ثمن طاب طويل مد زه مديد بوه بسيط فل مؤتلف
ستة وج وافرح كامل ه ~~مجتنب~~ لذ مجتلب هب هزج
دو رمن رمل شم مشتبه مجتلب سو وطلا سريع
ه جو سن منسرح وطو خف زيزد مضا مضارع مضا بدب
مقطو مقتضب وج مجتث يرى قيس متفق شثمين متقارب
اشرف متقارب ما نوى